



بيان

صادرٌ عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد
يُدينُ قرار البرلمان الأوروبي بشأن المملكة المغربية الشقيقة

إنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يرفض ما يصدرُ عن البرلمان الأوروبي، في علاقاته مع الدول العربية، من تجاهلٍ لأصول العلاقات الدبلوماسية والأعراف البرلمانية بين الدول، التي يتعيّن أن تقوم دائماً على الحوار والتفاهم والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل، فإنّ الاتحاد، يستنكرُ القرار الذي أصدره البرلمان الأوروبي مساء يوم الخميس الواقع في 10 حزيران/ يونيو 2021م، بشأن المملكة المغربية، مؤكداً أن مثل هذه القرارات القائمة على اتهاماتٍ وافتراءاتٍ لا صحة لها على الإطلاق، من شأنها زيادة التوتر وتقويض أسس الشراكات والتفاهات الاستراتيجية بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.

وُجددُ الاتحاد البرلماني العربي، مطالبته للبرلمان الأوروبي، لكي يُعيد النظرَ بشموليةٍ وتمعن، لما بذلته وتبدله المملكة المغربية الشقيقة من جهود ملموسة وحثيثة في مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر، مُشدداً على أن تجاهل هذه الجهود والمسعى سيؤدي إلى نتائج عكسية تُضرُ بالعلاقات القائمة بين المملكة المغربية الشقيقة ودول الاتحاد الأوروبي، علاوةً على تشجيع التدخل غير المبرر بشؤون الدول المستقلة ذات السيادة وعلاقتها الثنائية، والترويج لسياسة استعداد الدول العربية، بدلاً من حلّ الأزمات الثنائية بين الدول بالطرق السياسية والدبلوماسية.

ويعربُ الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه الكامل للمملكة المغربية الشقيقة، وتأييده لجميع التدابير والإجراءات التي تتخذها لمواجهة هذه القرارات غير المبررة والاتهامات غير الصحيحة، كما يؤيدُها فيما تسيرُ فيه قُدماً لإرساء دعائم الأمن والاستقرار والازدهار، وكل ما يخدمُ شعبها الآبي، ويحفظُ سيادتها واستقلالها، ودورها العربي والإقليمي.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس صقر غباش

رئيس المجلس الوطني الاتحادي
لدولة الإمارات العربية المتحدة



بيروت 11 حزيران/ يونيو 2021